



# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

إرشاد الأعلام لذوي الجدة والأرحام في تزويج الأيتام

المؤلف

حسن بن عمار بن علي (الشرنبلالي)

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

عدد



Handwritten signature in black ink.

٢٠٥

# الرسالة السابعة عشر

ارشاد الاعلام لرتبة الجدة

وذوى الارحام من تزويج

الايتماء على التمام

والكمال

والحمد لله

على كل

حال

أ

1914

Handwritten scribble

٢٦٧٥

Handwritten scribble

Handwritten scribble



شبكة

# الألوكة

www.alukah.net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الحمد لله رب العالمين والشكر له على التوفيق والفتح  
 المبين المكشف غوامض الاحكام ببعض مفادها انزل  
 الله واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب  
 الله **وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ** القايل  
 من برد الله به خيرا بوفقه في الدين وعلى له وصحبه  
 اجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين يوم  
 يقوم الناس لرب العالمين **ويعد فيقول**  
 العبد الفقير الى الله الغني عن سواه حسن الشربلاي  
 الحنفي غفر الله له ولوالديه ولشايخه ومحبيه ولطف به  
 وبذريته والتهيين اليه هذه مسئلة مهمة سميتها  
 ارشاد للاعلام لرتبة الجدة وذوي الارحام في تزويج  
 الايتام وقد سئلت عن الجدة هل لها تزويج الصغير  
 والصغيرة وهل مرتبتها تلي الامر وهل اذا اجتمع جدتان  
 احدهما الامر والاخرت لاب من تقدم منهما او يستويان  
 في الولاية وما ترتيب ذوي الارحام في ولاية التزويج  
 بينوا الجواب بالنقل والتحقيق وكم الثواب من الكريم  
 الوهاب **الجواب** الحمد لله ما منح الصواب قال  
 في الترخاشية في الفصل الحادي عشر في معرفة  
 الاوليا ما نصه يجب ان يعلم بان الولي من كان من اهل  
 الميراث اى من الذي ثبت له عليه ولاية التزويج  
 وهو اى الولي عاقل بالغ حتى لا يثبت الولاية للصبي  
 والجنون ولا تثبت للكافر على المسلم ولا للمسلم على

الكافر

الكافر ولا تثبت الولاية للعبد انتهى ومثله الفقهاء  
 الكبرى عن شرح الطحاوى وهذا التعريف لا يشمل  
 الا السلطان ولا من مولاه فيزاد في التعريف لادخاله  
 ثم عد الاوليا ولم يذكر الجدة فيمن عدا نصا غير انه قال  
 كل قريب يرث منها له ان يزوجه اذ لم يكن اقرب منه  
 وتقيدها بالتقريب لاجل الاقرب منه قدابة والا فولى  
 العتاقة ومولى الموالاة له ولاية التزويج كما سئذ ذكره  
 وقد ترك في كثير من الكتب المعبرة ذكره الجدة نصا كالنكر  
 والقدورى والهداية وصدر الشريعة والدرر والاكل  
 والبحر والخلاصة والبنازية والمحيط الرضوى وقد ذكر  
 الجدة في بعض الكتب مجمل كما قال في شرح المجمع لابن  
 الملك قال والامر واقاربها كالجدة والحال والحالة وذوو  
 الارحام الاقرب فالاقرب اوليا للنكاح عند ابى حنيفة  
 بعد العصبية اى بعد ان لم يكن من العصبية النسبية  
 والسببية احد فولاية التزويج للامر ثم للاخت لاب  
 وامر ثم لاب ثم للاخ او الاخت لامر ثم لاولادهم ثم للعمات  
 ثم للاخوال ثم للخالات ثم لبنات الاعمام وهذا عند ابى  
 حنيفة رحمه الله وهذا استحصان كما كذا في شرح  
 الواقي انتهت عبارة شرح المجمع واقول انه بعد ما اجمل  
 في بيان من له الولاية بقوله كالجدة والحالة الى ذكر الترتيب  
 بعده بقوله فولاية التزويج للامر ثم للاخت الخ واغفل بيان  
 مرتبة الجدة هل تلى الامر فتقدم على الاخت او لا تقدم  
 ثم انه بعد الاخوات رتب تقدم اولاد الاخوات واو لان

الإخوة لأم واعقبهم بالعمات والعمات من الصنف الرابع  
وأولاد الإخوات وأولاد ولد الأمر من الصنف الثالث  
الثالث الحق الترتيب أن يقدم عقب الإخوات الصنف  
الأول وهم أولاد البنات وبنات الإبن ثم الصنف الثاني  
وهو الأجداد والجدات الفاسدون ثم الثالث وهم  
أولاد الإخوات وأولاد ولد الأمر ثم الرابع وهم العمات  
والإخوال والخالات ثم أنه رتب فيما الصنف الرابع فقد  
على الإخوال العمات لأنه كعصبة أبويه ثم أنه رتب الإخوال  
ثم الخالات ورتبة الجميع واحدة في الميراث وإن اختلفت  
النسب وهم وقد جمع الخالات مع الإخوال الشيخ قاسم  
كما سنده فيكون لهم ولاية التزويج بعد العمات في  
رتبة واحدة فليتامل وقد بينا ترتيب الجدة الشيخ  
الإمام العلامة قاسم بن قطلوبغا تلميذ المحقق بن الهمام  
في شرح النقاية فقال بعد ولاية العصبة ثم الأم ثم  
الجدة ثم الإخت لأب وأم الخ ولم يقيد هذه بكونها  
لأم وأب غير أن السياق يقتضي أنها الجدة لأم وعلى  
ذلك لا يعلم حكم الجدة لأب هل تقدم على الجدة لأم  
أو يتأخر عنهما أو تتراحمها في ولاية التزويج وقد قال في  
البحر ووافقه الشيخ على المقدسي في شرحه نظراً أكثر  
ما نصه قال في القنية أم الأب أولى من الأم انتهى فعلى  
هذا تكون أم الأب مقدمة على أم الإم لتقدمها على  
الأمر لكن المتون يقتضي خلاف ما في القنية فقد قال  
في الكنز فإنه لم تكن عصبة فالولاية للأمر الخ فعمل الأمر

تلى

تلى العصبة وعند معارضة غير المتون لها تقدم المتون  
ولا يعلم من أكثر حكم الجدة وقد يقال حيث ذكره القنية تقد  
أم الأب على الأمر ومعارضه الكنز كانت أم الأب تلى الأمر  
بطريق الدلالة لكن يعارضه سياق الشيخ قاسم الذي  
يقتضي أن الجدة هي التي لأم فتلى الأمر وقد يقال إن  
الجدة التي لأم والجدة التي لأب رتبتهما واحدة فيثبت  
ولاية التزويج لهما في رتبة واحدة لعدم المزج من  
اقربية واحدة وجملة عبارة الشيخ قاسم في شرح  
النقاية نصها والولي العصبة وإن لم يكن محرماً هو  
المختار وعلى ترتيبهم في الإرث والحجب فيكون أقرب الأوليا  
في المقووه الإبن وابن الإبن وإن سفل ثم فيها  
وفي الصغيرة الأب وأب الأب وإن علا ثم الأخ لأب  
وأمر ثم لأب ثم ابن الأخ كذلك ثم العم كذلك ثم ابن  
العم كذلك ثم مولى العناقة ويستوى فيه الابن والذ  
ثم عصبة المولى ثم الأم ثم الجدة ثم الإخت لأم وأم ثم لأب  
ثم الأخ أو الإخت لأم ومن التجنيس وليست الأم بأولى  
من الإخت ومن شرح الشافعي ويفتي بتقديم الأمر على  
الإخت ثم ذوو الأرحام الأقرب فالأقرب أو أولاد الإخت  
ثم العمات ثم الإخوال والخالات ثم بنات الأعمام وهذا  
عند أبي حنيفة وقال محمد لا نكح إلى العصبات فقط  
وذكر الكرخي أن أبا يوسف مع محمد في هذه المسئلة وأكثر  
الروايات على أنه مع أبي حنيفة وقول أبي حنيفة استحسان  
وعليه شمس الأئمة المحبوني والشافعي والموصلي ثم مولى

يم

كر

الموالاتة ثم قاضيه منشوره ذلك انتهت عبارة الشيخ  
قاسم رحمه الله **واقول** انه يحتاج الى بيان في بعضها  
**اما قوله** كغزوة والولي العصبة **الخ** **قال مراد**  
به العاصب بالنفس لا العاصب بغيره ولا مع غيره  
لانهم يعدون العصبة الذكر واحد بعد واحد ثم  
يذكرون ولاية البنت وولاية بنت الابن فيمن يلي التزوج  
بعد العصبة فلا يكون للاخت تقديم على البنت ولا على  
بنت الابن بكونها صارت عصبة منها وكذلك لا يلي الاخت  
مع الاخ التزوج وان صارت عصبة به **وهذا**  
الدقيقة بنسختي الله لها وهي كالمص عليه في البحر والدرر  
رحمهم الله **ومما يحتاج** للبيان في كلامه قوله الابن وابنه  
وان سفل يعني ثم ابنه ومنه قوله الاب واب الاب يعني  
ثم ان اب الاب ومنه قوله الاب واب الاب يعني ثم ان اب  
الاب ومنه قوله ثم ابن العم كذلك ثم مولى العتاقة لا يلي ابن  
العم بل يليه عم الاب الشقيق ثم عمه لاب ثم ابن عمه الشقيق  
ثم ابن عمه لاب ثم عم الجد الشقيق ثم عمه لاب ثم ابن عمه  
جد الشقيق ثم ابن عمه لاب ثم مولى العتاقة بعد ابن عمه  
بعيد ومنه قوله ثم الجد ثم الاخت لاب وام ثم لاب ثم  
لولد الام اذ فيه اشارة خفية ظهرت كشفها وهو ان  
الامرا والجدة مع الاخت الشقيقة اولاب ولا مر لا  
ينظر الى كونها من الارث على السواقي الاستحقاق  
وان تفاوت النصيب كالسدس للامرا والجدة والنصف  
للاخت الشقيقة معها والسدس للاخت لاب وسدس

اخر

اخر للاخت او الاخت لامر والثلث لاثنتين اولاد الام  
لم ينظر اصحاب المتون والشروح الى اجتماع هؤلاء  
في الارث لتكون ولاية التزوج للجميع بل رتبوا  
فقد موالاتها والجدة ثم الاخت الشقيقة ثم التي  
لاب ثم الولد الامر فليتنبه لهذه الدقيقة او بيتي  
عليها ما سياتي **ومنه قوله** ويفتى بتقديم الامر  
على الاخت فانه نص الكثر وغيره من المتون فهو موافق  
لما عليه الفتوى فلا غرابة ومنه قوله فالاقرب اولاد  
الاخت فانه ليس المراد ان الاقرب ذوي الارحام اولاد  
الاخت لانهم من الصنف الثالث فهم موخرون بدرجتين  
كما سنذكر بل المراد ان اولاد الاخت لهم تزوج الصغير  
في رتبهم واما الكبيرة المجنونة او المعتوهة فتقدم اولاد  
بناتها وبنات ابنتها لتقديم فروعهما على فروع  
اصلها كما سنذكر **ومنه قوله** ثم العمات ثم  
الاخوال لان الاخوال في درجة العمات من حيثية الميراث  
لكن لما كان ذو الرحم بمنزلة العاصب في اخذ المال كله  
ترك قرابة الاب منزلة عاصب منها فلا يراحمه ولاية  
التزوج قرابة الامر هذا ما فهمته فليحذر وجمع المصريين  
الحال والحالة في ولاية التزوج لا استواء حكم الحال مع  
الحالة في القيام مقام الامر هذا ما ظهر لي فليتامل ويحذر  
وجمع العمات فيشمل الشقيقة ولاب ولا مر وكذا الاخوال  
وبنات الاعمام فليتامل هل يرتب فتقدم الشقيقة من  
العمات ثم لاب ثم لامر ويكون للجميع على السوا والذكي

افهمه تقديم العمة الشقيقة لزيادة في قربها ثم  
 العمة لاب وتستوى الخالات والاخوال لقيامهم  
 مقام الاب بخلاف العمات لا يهن على نحو العصمة فيما  
 تقدم **ومنه انه** لم يتعرض لذكر الاجداد والجدات  
 الفاسدين وهم الصنف الثاني وكان عليه ان يذكرهم  
 ويبين مراتبهم ومن يليهم لينا سب عطفه عليه بقوله ثم  
 مولى الموالاة **ومنه قوله** ثم مولى الموالاة ثم قاض لان  
 القاضى بعد السلطان الا ان يقال انه لما استفاد الولاية  
 من السلطان كان مقدما عليه **ومنه انه** اطلق للقاضى  
 التزويج وقال في الترخانية قال نصير بن يحيى وقال شداد  
 انه حكيم لا ينبغي للقاضى ان يزوج الصغيرة حتى تصير  
 مراهقة وهي تعبر عن نفسها وتطلب من القاضى التزويج  
 ثم انه لا يخفى اننا ذكرنا ان تقدم الاخت انما هو في الصغيرة  
 واما المجنونة فتقدم بنتها اذا لم يكن لها ابن على ما قال  
 في الخلاصة وفي شرح الثاني الاقرب من ذوى الارحام  
 الامر ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت الابن  
 ثم الاخت الشقيقة ثم لاب ثم لام ثم اولاد هن ثم العمات  
 ثم الاخوال ثم بنات الاعمام والجد الفاسد اولى من  
 الاخت عند ابى حنيفة رحمه الله انتهى واقول انه  
 يحتاج لبيان في كلامه **فمنه** ان قوله ثم اولاد هن مجمل  
 وقد يقال انه يجرى حكم اصول الاولاد فيهم فيقدم  
 الشقيق على الذى لاب والذى لاب على الذى لام اذا كانوا  
 من جهة العمات **وكذا قوله** ثم العمات مجمل وقد يكون

الحكم

الحكم فيهن كالاخوات يقدم الشقيقة على التى لاب  
 وهى التى على التلامر **وقوله** ثم الاخوال ثم الخالات  
 قد يقال انهم ليسوا كالعمات فيستون في ولاية التزو  
 لقيامهم مقام الامر ثم اقول انه قد يقال وقع ترتيبه  
 تساهل كما علمت فانه رتب فيما بين الخال والخالة وقد  
 جمعها في رتبة واحدة في شرح المقايمة كما علمت وكما  
 سنده عن ابى حنيفة رحمه الله وقوله والجد الفاسد  
 الخ مثله ما نقله في البحر عن المستصفي ان الجد الفاسد  
 اولى من الاخت عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف الولاية  
 لهما كما في الميراث وفي فتح القدير وقياس ما صحح  
 في الجد والاخ من تقديم الجد ان يقدم الجد الفاسد على  
 الاخت **ثم قال صاحب البحر** ثبت بهذا ان  
 المذهب ان الجد الفاسد بعد الامر قبل الاخت انتهى واقول  
 فيه تامل لان التصحيح المذكور في الجد الصحيح مع الاخ  
 العاصب وقياس الجد الفاسد على الجد الصحيح ليس تاما  
 لعدم المساواة فلا يتقدم الجد الفاسد على الاخت كما صرح  
 المتون كاللنز لان الحد الفاسد من ذوى الارحام من الصنف  
 الثاني مؤخر عن الصنف الاول وهم اولاد البنات واولاد  
 بنات الابن وكلهم مؤخرون عن ذوى الفروض كالاخت وبنت  
 الابن ووجه عدم مساواة الجد الفاسد للجد الصحيح جعل  
 كالاخ حتى كان اولى من الاخ بالتزويج بالاجماع على  
 الصحيح لكمال شقيقته ولهذا لا يكون للصغير  
 او الصغيرة الخيار اذا زوجهما الجد ثم بلغا كالسوا

صح

زوجها الأب ويتصرف الجدة ما لها إذا لم يولد الأب  
 لغيره وليس ذلك لإحد من ذوى الأرحام والجدة  
 الفاسدة من ذوى الأرحام من الرتبة الثانية منهم  
 كما ذكرناه **ثم أقول** لعل هذا المروي عن الإمام  
 من أن الجدة الفاسدة مقدم على الأخت رواية مخالفة  
 لرواية المتون فهي كالرواية التي رويت عنه ذوى  
 الأرحام من تقديم الجدة الفاسدة على أولاد البنات  
 وعلى أولاد بنات الابن فيكون الصنف الأول مؤخرًا  
 والصنف الثاني مقدم عليه **وهذه** الرواية صح  
 رجوع الإمام عنها فقال بتقديم أولاد البنات وأولاد  
 بنات الابن على الجدة الفاسدة كما قال به أبو يوسف ومحمد  
 وعليه الفتوى كما ذكره الشيخ قاسم في شرح فرائض  
 الجمع **والبيان والزليعي رحمه الله** في هذا تبين  
 أن الذي عليه المتون هو المذهب فيؤخر الجدة الفاسدة  
 وتقدم الأخت لأن مقامها يعلو عنه بدرجتين غير  
 أن في عبارة الزليعي رحمه الله تأمل يحتاج إلى بيان  
 حيث قال وإن لم يكن عصبة فالولاية للأخت ثم للأخت  
 الأب وأم ثم الأب ثم لأولاد الأم ذكورهم وإناهم فيه  
 سواء ثم لأولادهم ثم للعات ثم للأخوال ثم والخالات  
 ثم لبنات الأعمام انتهى ووجه التأمل أنه جعل الولاية  
 بعد فروع أولاد الأم إلى العات والحال أن العات من  
 الصنف الرابع فيكون العات مؤخرات عن الصنف  
 الأول **فروع** البنات وبنات الابن وعن الثاني

الجود

الجود والجدات الفاسدون وعن الثالث وهم أولاد  
 الأخت لأم وأولاد الأخوات وقدم العات على الأخوال  
 والخالات ولعل وجهه كما نبهنا عليه أن قرابة الأب  
 بمنزلة عصبة فقد مت على قرابة الأم وإن ورثت  
 معها رتبة واحدة ثم رتب بنات الأعمام على الأخوال  
 والخالات كما رتبته في شرح المجمع والشيخ قاسم كما قد  
 فكان فيه إشارة إلى مسامحة وتمتع في عبارة فصول  
 العادي حيث جعل بنات الأعمام معدودات مع من هو  
 أعلا درجة منهن بقوله الصنف الرابع الأخوال والخالات  
 والعات كلهن والأعمام لأم وبنات الأعمام وأولادهن  
 لكن العادي بعد هذا قال في أمثلة الحكماء الصنف الرابع  
 عمه لأب وأم وخالة لأب المال بينهما اثلاثا **ثم قال**  
 والكلام في أولاد هؤلاء وبنات الأعمام إن أولادهم اقربهم  
 فإن استووا في القرب فما كان لأب وأم أولى من كان لأب  
 وما كان لأب أولى من كان لأم فبين بكلامه الأخير أن بنات  
 العم من الصنف الرابع في الجملة وليس المراد من أخته بنات  
 العم لخوال عمه والخالة لعلود رجتها ثم قال العادي فصل  
 في الصنف الخامس وهم أقربا الأبوين وأولادهم اقربهم  
 مثال عمه الأب أولى من عمه الجدة لأنها اقرب الخوف كان  
 أحسن من صبيح الأمام السجاو ندي في شرحه السراجيه  
 حيث جعل بنات الأعمام من جملة الصنف الرابع ولم  
 يأت بعد ذلك بذكر أقربا الأبوين ولكنه بعد ما عد بنات العم  
 من جملة الصنف مع الأخوال والخالات والعات وذكر

مناه

الامثلة قال فصل في الصنف الخامس وهم اولاد الاخوال  
 والمخالات والعمات فكان فيه تشبيه على تاخير بنات  
 العمات **ولقد احسن العلامة بن كمال** باشارحة الله  
 حيث ذكرنا ان اصناف ذوى الارحام اربعة ثم ذكر  
 فصل من يليهم ولم يعد بنات العم في اصحاب الصنف  
 الرابع في تقسيم الاصناف الاربعة ثم بين حكم بنات  
 العم في فصل بعد ذكر الاصناف الاربعة ثم بعد بيان  
 الامثلة قال ثم تنقل هذا الحكم المذكور في عمومة الميت  
 وخوولته واولادهم الى جهة عمومة ابويه وخوولتهم  
 ثم الى اولادهم ثم الى عمومة ابوي ابويه وخوولتهم  
 ثم الى اولادهم كما في العصبية وكان صنيفه احسن  
 رحمه الله ورحم جميع مشايخ المذهب وجزاهم الله  
 احسن جزاء ثم قال الزيلعي ما نصه وقيل الاخت  
 لاب وامر تقدم على الام لان لها حالة تكون فيها  
 عصبة وفي الغاية قيل قرابة الاب كالعمة ونحوها  
 يقدم من يعنى اذا لم يكن قريب من يرث بالفرض  
 ثم قال واكثرهم على ان ترتيبهم يعنى ذوى الارحام كسر  
 كترتيبنا في الارث فالاهم الفرع يعنى اولاد البنات  
 واولاد بنات الابن ثم الاصول يعنى الاجداد والجدات  
 القاسدين ثم فروع الاب ثم فروع الجد اب الاب الاقرب  
 فالاقرب كما ذكر في توريث ذوى الارحام ثم مولى  
 الموالاة ثم القاض ومن نصبه القاضى اذا شرطه الامام  
 في عهده ومنشوره **وهذا عند ابي حنيفة**

رضي

رضي الله عنه وهو استحسن وهو الاصح انتهى  
**فقد اشار الى ما ذكرناه رحمه الله** ولكن  
 لم يبين صفا الخلاصة كغيره رحمه الله الريب شافيا  
 كما علمته واراد بدوى الارحام ما هو اعم لشمولة  
 صاحبات الفرض كما ترى فقوله مستمدين من كرم الله  
 الفتح العليم سبحانه ان الشيخ قاسم رحمه الله تعالى  
 قال ثم ذوى الارحام الاقرب فالاقرب الخ وحاصل  
 الكلام ان اصناف ذوى الارحام كانت السراجية  
 وفصول العمدى خمسة اصناف ولكن علمت عن ابن  
 كمال باشارحة انهم اربعة والجدوة بهم في فصل  
 على حدة من يكون ملحقا هم مرتبا بحسب درجاتهم و  
 الاصناف مرتبة فيقدم الاول على الثاني والثالث  
 على الثالث والثالث على الرابع وهو المختار للفتوى  
 وعليه العمل كما ذكره الشيخ قاسم في شرحه فرائض  
 المجمع وغيره الصنف الاول اولاد البنات واولاد بنات  
 الابن ولا يكون لهم ولاية التزويج الا في الكبيرة المحققة  
 او العتوهة وينظر هل يستوى في ولاية التزويج بنت  
 بنت الابن مع بنت بنت البنت لاستوائهما في الدرجة  
 وينظر الى استحقاق الميراث فانه بنت بنت الابن  
 لانها وولد الوارث فيكون لها ولاية التزويج والذي  
 يظهر في انهما سوا في ولاية التزويج للاستوائ في القرب  
 كما نظر اليه في قرابة الاصول قال الشيخ قاسم وان  
 استوائ في القرب يعنى قرابة الاصول لم يكن الاول



بوارث موجبا للتقديم يعني في اخذ الميراث في اصح  
الروايتين لان سبب الاستحقاق القرابة دون الاولاد  
بوارث كاب ام ام واب اب ام هما سوا وعلى مقابل الاصح  
الاصح الاول اولى هكذا قاله الشيخ فاسم في قرابة  
الاصول وقال في قرابة الفروع ان الاولاد بوارث فوجب  
للتقديم لانه زيادة في القرابة هكذا علمه ولا شك  
ان هذه العلة تطرد في قرابة الاصول فليها يكون  
الحكم محمدا وكذلك علة القرابة التي هي سبب  
الاستحقاق موجودة في كل من قرابة الاصول والفروع  
فيقتضى اتحاد الحكم فتعليل عدم ترجيح الاولاد بوارث  
في جانب الاصول على اصح الروايتين كذلك عدم ترجيح  
الاولاد بوارث في الفروع لهذه العلة لانهما لم تنظر  
الى زيادة في القرابة باعتبار اصل المتساويين في درجة  
يجدر وينظر الفرق بين قرابة الاصول والفروع  
في عدم الاستواء فيما يوجب التقديم فيهم جميعا  
مع وجود تلك العلة الترجيح في الذي لم تزح قرابته  
وعناية ما قد يقال انه على احدي الروايتين قد  
مشى في الفروع ومشى في الاصول على اصحها ويجا  
عند هذا القبيل باه وجه الاصححة موجود في قرابة  
الفروع وهي القرابة فيلزم اتحاد الحكم في قرابة الفروع  
والاصول فليتامل **تنبيه** اخر اذا اختلف  
النصيب لا ينظر اليه كبت ابن بنت و بنت بنت بنت  
تستويان في ولاية التزويج وان كان المال بينهما اثلاثا

عند

عند محمد وسويه عند ابى يوسف واضح لا استواء  
النصيب عندها الصنف الثاني وهم الجدود والفا  
والجدات الفاسدات اولاهم بالتزويج اقربهم  
فان استوا في القرب ثبتت لهم الولاية فايهم  
زوج صح وان ادلى بعضهم بوارث او انفرد باستحقاق  
الميراث بالنظر الى القرب كما قد مناه او اختلفت انصبا  
بالقلة واكثره اذا كانوا من جهة واحدة وان اجتمع  
قرابة الاب وقرابة الام قد يقال بتقديم قرابة الاب  
كما بيناه فليتامل ويجدر الصنف الثالث وهم  
اولاد الاخوات مطلقا وبنات الاخوة المستقيا  
اولاد اب واولاد الاخوة لامر اقربهم اولى بالتزويج  
وعند الاستواء لهم الولاية وان كان احدهم ولد  
وارث ولا يرث غيره معه على ما قد مناه كبت ابن  
الاخ و بنت بنت الاخ او كان لاحدهم اكثر كبت اخت  
وابن اخت و اذا **اجتمع** ثلاثة اولاد اخوات  
متفرقات وثلاث بنات اخوة مفرقين واستوا  
في القرب والد رجة كبت اخت شقيقة و بنت اخت  
لاب و بنت اخت لامر لان ولاية التزويج بالترتيب  
يقدم الشقيقة ثم الاب ثم التي لامر على منوال  
الاخوات المتفرقات من ادوى الفروض و من المال  
ابو يوسف يجعل الميراث لبنت الشقيقة ويعطى  
محمد التي لامر معها وكذا بنات الاخوة بنت اخ شقيق  
وبنت اخ لاب و بنت اخ لامر الصنف الرابع وهم

سدة

وهم

الاخوال والحالات والعمات من هو اقرب له الولاية  
 في النكاح فالعمة الشقيقة اولى من التي لاب  
 والتي لاب اولى من التي لامر **واما الحالات**  
 اذا اجتمعن قد يقال باستواهم من ولاية المخرج  
 التزوج لانهم جميعا بمنزلة الام واذا اجتمع  
 العمات والحالات قدمت العمة الشقيقة على نحو  
 ما تقدم وكذا الحكم في اولاد الجميع **فصل**  
 فيما يلي الاوصاف الاربعة وهو الذي عد صنفا  
 خامسا في العمادية وغيرها كما بيناه وهم اقرباء  
 الابوين اولاهم اقربهم كعمة الاب اولى من عمته  
 الجدة لقرابتها **واذا اجتمعت** قرابة الاب وقرابة  
 الام كانت الولاية لقرابة الاب على ما قدمناه مرتبة  
 وان كان الميراث بينهم اثلا ثاثلثا لقرابة الاب  
 والثلث لقرابة الام مثاله عمه الاب وخالته  
 وعمته الام وخالتهما والكلام في اولاد هـ **ولو**  
 كالكلامة اولاد البنات واولاد الاخوات **تنبيه**  
 اذا اجتمع وليان في درجة فسبق احدهما بالتزويج  
 صح سواء اجاز الثاني وفسخ فان زوج كل رجلا  
 معا ولم يد السابق لا يجوز عقد احد منهما كافي  
 قاضي خان لانه لا يجوز التحريم في الفروج وفي  
 الجارية المشتركة لا يصح عقد لشريك لازما حتى  
 يجيزه الاخر كما في البحر الرائق **وقد ذكر الامام**  
 الخصاص في الوقف على الاقرب من قرابته ان

الشقيق

الشقيق يقدم على الذي لاب وعلى الذي لامر ويستوى  
 الذي لاب مع الذي لامر وليس يكون الوقف على قدر  
 حال الموارث انتهى **واقول** انه ولاية التزوج من  
 ليست مثل الوقف ليستوى الذي لاب مع الذي لامر  
 بل الاخ الذي لاب مقدم لانه عاصب كما تقدم  
 والذي لامر مؤخر عنه بدرجات قد علمتها فلا  
 تعقل اطلع الله رسما الافادة بخك السعيد  
 مشرقا لاي قل **هذا** اما تيسر لي فهمه  
 ليعلمه من غير من علمه **ومن فضل الله سبحانه**  
**دام كرمه** فتح به على بيان هذا الحكم في هذا  
 الشأن ليقتدى به ويتفطن لنواله ويجرر  
 فضلا الاخوان المقتدى بهم والمقتدون بالامام  
 الاعظم ابو حنيفة النعمان بواك الله اعلى عرف  
 الجنان واعاد علينا من بركاته ومددك ما تعافت  
 الملوان **والصلاة والسلام** على سيدنا

ومولانا محمد سيد ولد عدنان المرسل  
 رحمة للعالمين وعلى سائر الانبياء  
 والمرسلين والصحابة والتابعين  
 بد وامنم الله الملك المنان  
 بيد مؤلفه في شهر المحرم  
 الحرام سنة ستين

والف وصلى  
 الله على سيدنا  
 محمد وعلى  
 اله وصحبه  
 وسلم  
 امين

